

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الوقوف بعرفة وطواف الزيارة من أركان الحج .

قوله أركان الحج : الوقوف بعرفة وطواف الزيارة .

بلا نزاع فيهما فلو ترك طواف الزيارة : رجع معتمراً نقله الجماعة ونقل يعقوب - فيمن طاف في الحجر ورجع لبغداد - يرجع لأنه على نية إحرامه فإن وطئ : أحرم من التنعيم على حديث ابن عباس وعليه دم ونقل غيره معناه .

فالمعنى ^٢ أن أركان الحج : الوقوف بعرفة وطواف الزيارة فقط فليس السعي والإحرام ركنين على المقدم عنه .

أما السعي : ففيه ثلاث روايات إحداها : هو ركن وهو الصحيح من المذهب نص عليه وجزم به في المنور وصححه في التلخيص والمحرر وقدمه في الفروع والرعايتين والحاويين والفائق .

والرواية الثانية : هو سنة وأطلقهما في الهدایة والمستوعب والخلاصة .

والرواية الثالثة : هو واجب اختياره أبو الحسن التميمي والقاضي والمصنف والشارح وصاحب الفائق وغيرهم وجزم به في الوجيز والمنتخب وأطلقهن في المذهب .

وأما الإحرام - وهو النية - فقدم المصنف : أنه غير ركن فيحتمل : أنه واجب وهو رواية عن أحمد وذكرها القاضي في المفرد نقله عنه في التلخيص وحكاها في الفائق وقال : اختياره الشيخ - يعني المصنف - واختيارها التميمي أيضاً ولم يذكرها في الفروع .

وعنه أنه ركن وهي المذهب جزم به في المحرر والوجيز والمنور وقدمه في الرعايتين والحاويين قال ابن منجا في شرحه : هذه أصح في ظاهر قوله الأصحاب وأطلقها في الفائق .

وعنه أنه شرط حكاها في الفروع قال في الرعاية وقيل عنه : إن الإحرام شرط قال ابن منجا في شرحه : ولم أجد أحداً ذكر أن الإحرام شرط والأشبه : أنه كذلك وبه قال أبو حنيفة .

وذلك أن من قال بالرواية الأولى : قاس الإحرام على نية الصلاة ونية الصلاة : شرط فكذا يجب أن يكون الإحرام شرط ولأن الإحرام يحوز فعله قبل دخول وقت الحج فوجب أن يكون شرطاً كالطهارة مع الصلاة انتهى .

وقال أيضاً في باب الإحرام : والأشبه أنه شرط كالذهب إليه بعض أصحابنا كنية الوضوء فلعل قوله هنا لم أجد أحداً ذكر أنه شرط يعني أحمد وإنما كان كلامه متناقضاً .

وأطلق رواية الشرطية والركنية في الفروع وقال : في كلام جماعة ما ظهره : رواية بجواز تركه .

وقال في الإرشاد : وهو سنة وقال : الالهال فريضة وعنده سنة